

## برنامج التنمية المحلية

## ميزانيته ثلاثون مليون دولار

## ويهدف لتحسين البنية التحتية

## في خمس محافظات عراقية

خاص - نون

والمادية باستخدام وسائل العمالة المكثفة وتحسين مقدره السلطات المحلية على تخطيط وتقديم الخدمات الاساسية وتطوير نموذج لتخطيط وتنفيذ التنمية المحلية .  
ولنقترب أكثر من هذا المشروع كان لنا الحوار التالي مع الدكتورة آمال شلاش عضو الهيئة الاستراتيجية لإعادة اعمار العراق في وزارة التخطيط ورئيسة اللجنة التوجيهية للمشروع.

يسعى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وبالتعاون مع وزارة التخطيط وسبع منظمات تابعة للأمم المتحدة لتنفيذ مشروع برنامج التنمية المحلية في العراق، الذي يعمل على تعزيز السلطات المحلية في ثلاثة قطاعات مختارة لتنفيذ خطط تنمية المنطقة الحلية، بالإضافة الى تحسين البنية التحتية المحلي والاجتماعية

جزءاً من محافظات ميسان وذي قار والبصرة.

يتم تنفيذ هذا البرنامج من قبل فريق تابع لمنظمات الأمم المتحدة، والذي يشمل: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للأسكان منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الصحة العالمية، ويعمل موظفو ومستشارو الأمم المتحدة الى جانب اللجنة التوجيهية الوطنية واللجان التوجيهية المحلية التي تم انشاؤها لقيادة وتنفيذ البرنامج.

## وكيف يعمل البرنامج؟

يتعلق البرنامج بتصميم وتنفيذ نطاق واسع من نشاطات التنمية في المناطق الثلاث، وهذه تشمل التحضير لخطط التنمية المحلية للمنطقة ودعم ايجاد الأعمال والوظائف الجديدة والتدريب المهني والمهارات وتحسين بعض مجالات البنية التحتية الحالية وتطوير وظائف الحكومات المحلية لتقديم خدمات محلية أكثر فاعلية.

ما هي خطة التنمية المحلية وكيف يتم

## تحضيرها؟

تحدد خطة التنمية المحلية للمنطقة

ويتراأس اللجنة ممثل اعلى لوزارة التخطيط والتنمية التعاونية العراقية وتشمل ممثلين من الوزارات الرئيسية كوزارة البلديات والأشغال العامة ووزارة الإسكان والتعمير ووزارة المالية والزراعة والصحة والصادر المائية والبيئة، كما يعد رؤساء المجالس لكل من اللجان التوجيهية المحلية الثلاث أعضاء دائمين في اللجنة التوجيهية الوطنية، وسيكون لمنظمات الأمم المتحدة المنفذة للبرنامج دور رقابي في اللجنة التوجيهية الوطنية.

## وماذا عن مكان وزمان وكيفية تنفيذ البرنامج؟

يتم تنفيذ البرنامج في محافظة السليمانية "مدينة سيد صادق وحبلة الجديدة" ومدينة الحلة "الحلة القديمة" ومنطقة الأهوار التي تشمل



## ما هو برنامج التنمية المحلية؟

هو مشروع مشترك تتعاون فيه سبع منظمات تابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في العراق، وتبلغ ميزانية هذا المشروع ثلاثون مليون دولار، ويموله صندوق ائتمان الأمم المتحدة للعراق.

## وما هي أهدافه الأساسية؟

كثيرة وأهمها العمل على تعزيز السلطات المحلية في ثلاثة قطاعات مختارة لتنفيذ خطط تنمية للمنطقة المحلية، وتحسين البنية التحتية المحلية والاجتماعية والمادية باستخدام وسائل العمالة المكثفة، كما يعمل مع أصحاب العلاقة من شرائح المجتمع في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية وذلك لتأمين فرص العمل الدائمة وقصيرة الأمد، بالإضافة الى تحسين مقدره السلطات المحلية على تخطيط وتقديم الخدمات الأساسية، وتطوير نموذج لتخطيط وتنفيذ التنمية المحلية يمكن استخدامه مستقبلاً من قبل السلطات المحلية في العراق.

## وما هو دور اللجنة التوجيهية للبرنامج القومي؟

تقوم اللجنة التوجيهية الوطنية بالإرشاد والتوجيه في تنفيذ المشروع،

من موظفي الأمم المتحدة و وحدات التخطيط على مستوى المحافظة، وتشكل اللجان التوجيهية المحلية وظائف للتنسيق والتنفيذ والإرشاد وتكون مسؤولة عن تحضير خطط التنمية للمنطقة المحلية، وستتم مصادقة الخطط الكاملة من قبل المجالس القروية والبلدية .

#### ما الفوائد والآثار المتوقعة من البرنامج

١- سيساهم البرنامج في إنشاء بيئة قابلة للعمل بشكل أكبر.

٢- سيتم تأسيس مشاريع عمل صغيرة وتعاونيات تفضي الى إنشاء فرص عمل طويلة الأمد.

٣- تنفيذ مشاريع صغيرة للبنية التحتية تقوم بإنشاء وظائف قصيرة الأمد للعاطلين عن العمل ودعم متعهدي البناء المحليين.

٤- يحصل السكان المستهدفون على برامج التوعية في قضايا المرأة والنوع الاجتماعي.

٥- يحصل السكان المستهدفون على التدريب المهني ومهارات المعيشة.

٦- الأولوية لتحسينات البنى التحتية بما فيها الإقتصادية والإجتماعية في المجتمعات المهمشة عن طريق استخدام وسائل العمل التحفيزية.

٧- تتم تقوية القطاع الزراعي من خلال تنوع انتاج المحاصيل الزراعية وتدريب القوى العاملة في الإنتاج.

٨- اصلاح المواقع الدينية والثقافية المختارة والتي قد تساهم في احلال السلام والإستقرار الإجتماعي والمصالحة.

٩- تتمكن السلطات المحلية من التخطيط التنموي بشكل أفضل وتقديم الخدمات المحلية للسكان المحليين.

١٠- يرتبط نطاق واسع من ذوي المصالح بنشاطات تخطيط التنمية المحلية المستقبلية.

١١- تتبنى الموازنات المحلية والوطنية النشاطات ذات الأولويات والإستثمارات المتضمنة في خطط تطوير المنطقة.



#### تطوير البنية التحتية ونشاطات توليد فرص العمل؟

إن عملية تخطيط التنمية المحلية للمنطقة تتضمن عصر السرعة، حيث أن النشاطات ذات الأولويات الأساسية كإعاش الإقتصاد المحلي وإعادة تأهيل البنية التحتية للمدارس والإسكان تبدأ خلال فترة تتراوح ما بين ٣ الى ٤ أشهر، وان اختيار النشاطات ذات الأولوية يتم بواسطة الحكومات المحلية وأصحاب العلاقة من الجمهور.

#### وما هو دور اللجنة المحلية؟

تتألف اللجان التوجيهية المحلية من ممثلين عن السلطات التنفيذية والتشريعية على مستوى المحافظة والقضاء الى جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتقدم اللجان التوجيهية تقاريرها الى المجالس القروية والبلدية المختصة الى جانب اللجنة التوجيهية الوطنية، وتجتمع هذه اللجان بشكل شهري حيث تتلقى الدعم



طرق تحسين الأوضاع المعيشية وإيجاد فرص عمل جديدة، وتغطي هذه الخطة فترة زمنية من ٣-٥ سنوات، حيث تقوم بوضع الإحتياجات الأولية للخدمات الإجتماعية الأساسية للفئات السكانية المهمشة، مثل المياه والخدمات الصحية والتزود بالكهرباء وخدمات التعليم والرعاية الصحية الاساسية والمأوى كما تتعلق الخطة بالتدريب المحلي ومتطلبات الاعمال الصغيرة وتأمين فرص عمل قصيرة وطويلة الأمد عن طريق تأسيس مشاريع أعمال صغيرة ومتوسطة.

ومن الموضوعات المستعرضة والتي تندمج في جميع جوانب تحضير الخطة وتفعلها: قضايا المرأة والبيئة والعمالة ومنع النزاع. كما يشمل تحضير وتفصيل الخطة منظمات المجتمع المدني المحلي وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص.

عند اكتمالها، يمكن اعتماد هذه الخطة كمصدر قيم من قبل الحكومات التي تسعى الى تخصيص ميزانية الإستثمار المستقبلية من الحكومة المركزية بالإضافة الى المساعدات المالية من المانحين الخارجيين واستثمارات القطاع الخاص.

ستحضر خطة التنمية للمنطقة المحلية الخاصة بكل منطقة من قبل لجنة توجيهية محلية.

وستتلقى هذه اللجنة المساعدة التقنية من كادر الأمم المتحدة من موظفين ومستشارين يشاركون و وحدات التخطيط الموجودة على مستوى المحافظات، ويعين كادر الحكومات المحلية لكل منطقة للمساعدة في تحضير وتفصيل الخطط، ويخضعون لتدريب مكثف لضمان مقدرتهم على تفعيل الخطط بفاعلية واكمال التطورات المستقبلية. ولن تحتاج اللجنة المحلية الى اكثر من تسعة أشهر لتحضير النسخة النهائية من الخطة.

وكم من الوقت يحتاج بدء العمل على



د. نمير الناهي يحذر..

## القطاع الصحي في البصرة مهدد بالزوال في ظل الإهمال

عندما تعلمنا القراءة والكتابة قرأنا شعاراً مخطوطاً على سياج المدرسة الريفية التي كنا نتعلم فيها يقول (العافية تاج على رؤوس الأصحاء)، وعندما نصلي يدعو الإمام عند السجود (اللهم يا ولي العافية نسألك العافية، عافية في الدنيا ومغفرة في الآخرة)، والعافية تعني الصحة التي أصبحت مهددة بالزوال في ظل ضعف الاهتمام والإهمال الصحي الذي تعاني منه البلاد.

لا يلبي طموحات المواطن أو المسؤول في الدائرة ومؤسساتها الصحية.

وهذا يعود إلى وجود العديد من المشاكل كان أبرزها عدم وجود نظام صحي واضح المعالم للسير وفق خطته، وقلة المخصصات المالية المقدمة من الدولة لهذا القطاع، فهي بالكاد تؤمن ميزانية ضئيلة جداً لا تتناسب مع احتياجات تطوير المؤسسات الصحية التي تعرضت بنيتها التحتية إلى التدمير الكلي في البصرة خلال الحروب.

إضافة إلى أن المدينة لم تشهد إنشاء مؤسسة صحية جديدة منذ ١٩٨٤ ولغاية ٢٠٠٣ رغم تضاعف عدد سكانها، وتعاني من قلة الكوادر الخدماتية والصحية خاصة في مجال التمريض النسائي، وهناك نقص في الأدوية والمستلزمات الطبية فرغم تزويد المستشفيات ببعض الأجهزة لكنها ليست بالمستوى المطلوب للنهوض بالواقع الصحي.

**بوجود هذا الوضع المؤسف للواقع**

## الأدوية المستوردة لا تخضع للرقابة والتلوث البيئي يواجهه بعدم الجديّة

الكوادر الطبية المدربة التي تعاني من النقص في مختلف المدن.

وتجسد البصرة هذا الواقع المؤسف الذي يعيشه القطاع الصحي، فقد تعرضت مؤسساتها الصحية إلى التدمير الشامل فيما أصبح المواطن عرضة للإصابة بأخطر الأمراض خاصة بعدما تعرضت بيئتها إلى التلوث الناتج عن مخلفات الحرب.

هذا ما يوضحه د. نعيم محمد وداد الناهي معاون المدير العام في دائرة صحة البصرة، مضيفاً بأن الوضع الصحي في المدينة بحاجة إلى الكثير من العمل كونه

هذا الخلل الذي أصاب الرعاية الصحية في العراق أشارت إليه كل البيانات التي أكدت على تخلفه في هذا الجانب حتى عن أكثر الدول فقراً، فقد أوضحت الإحصائية التي طرحت في أحد المؤتمرات التي عقدت مؤخراً في البصرة أن معدل الإنفاق السنوي للعراق على المواطن في الجانب الصحي لا يتجاوز ١٨ دولاراً، في حين أن معدل الإنفاق السنوي في إحدى الدول الخليجية بلغ ٩٨٦ دولاراً وفي أمريكا ٤٨٦ دولاراً.

وبالرغم من أن الاهتمام بهذا الجانب بدأ يتصاعد في السنوات الأخيرة، لكن الوضع الصحي القائم يتطلب معالجة جذرية وشاملة، فالمعالجات السابقة ظلت تتراوح في مكانها خاصة وأن المخصصات المالية غير المجدية لهذا القطاع لا تستطيع تغيير واقعه الذي يعاني من تخلف كبير على صعيد المؤسسات الصحية والمستشفيات والأبنية والمراكز والأجهزة الطبية وحتى في مسألة توفير



## الإحصاءات: معدل الإنفاق السنوي للعراق على صحة المواطن ١٨ دولاراً

للتحرك نحو بناء أي مرفق صحي خاصة وأنه يملك عنصر الوقت والمال في تنفيذ المشاريع، بينما الدوائر الصحية الرسمية تخضع للتعليمات الروتينية التي تجعلها عاجزة عن تنفيذ أي مشروع، فعلى سبيل المثال إننا بحاجة إلى العديد من الأجهزة الطبية التي لا نستطيع شراءها ولا تتوفر لدينا الإمكانيات المادية لمتابعة صيانتها، وهي العملية التي يرافقها الروتين القاتل في إتمام الإجراءات.

### هل تؤثر مجانية العلاج في مرافق

الصحة الحكومية على طبيعة الخدمات؟ أجل فهي من ناحية تسبب ضغطاً كبيراً على الكادر والأجهزة الطبية والأدوية وغيرها من الخدمات الصحية، ومن ناحية أخرى تساهم في تأزيم قضية المخصصات المالية حيث تفقد المستشفيات المجانية مصدراً للدخل، وبالتالي لا تجد مصاريف صيانة الأجهزة المعطلة التي في الأساس استنفدت فترة صيانتها المجانية لدى وكلائها.

### كيف تقييم أوضاع المؤسسات الصحية

#### في منطقة الأرياف؟

لدينا في كل قضاء مستشفى عام ومراكز صحية متعددة في القرى والأرياف، إلا أن معظم الكوادر الطبية لا ترغب في العمل هناك بسبب الأوضاع الأمنية، لذلك يجري العمل في تلك المناطق وفق نظام التكاليف الشهرية للكوادر وخصوصاً لأطباء الاختصاص.

### على ذكر القضاء، هل من مشاريع

#### جديدة ستقام هناك؟

يعتبر قضاء المدينة من الاقضية المستقرة التي تخلو من أية مشاكل

### الصحي في البصرة أين المخططات

#### للنهوض به؟

تم اقتراح العديد من المشاريع التي خصصت ميزانيات مالية لإنشاء بعض منها مثل مركز علاج الأورام بالإشعاع، مستشفى الجهاز الهضمي، مصرف رئيسي جديد للدم، مختبر الرقابة الدوائية ومركز لزراعة الأسنان. كما يوجد مشروع لإنشاء مركز جراحة القلب الذي كان من المفترض إنشاؤه عام ٢٠٠٧.

### ولكن ذكرت في البداية أن مخصصات

#### الحكومة للقطاع الصحي ضئيلة، فمن أين سيتم تمويل هذه المشاريع؟

تخصصاتنا ضمن خطة تنمية الأقاليم لا تتجاوز ١٥ مليار دينار، وهو مبلغ ضئيل قياساً للحاجة الفعلية للقطاع الصحي، ومع ذلك

سنعمل على إنشاء مركز للغدد الصم ومستشفى للطوارئ ومركز لعلاج التشوهات الجلدية، وسنبنى ردهات للعناية المركزة في مستشفى الزبير العام ومعمل للأوكسجين، وسنجهز المستشفيات بالأجهزة الطبية الحديثة كجهاز علاج العيون بأشعة الليزر.

والى جانب ذلك سنخصص مخصصات وزارة الصحة لإنشاء مصرف رئيسي للدم وعشر مباني مخصصة لسكن الأطباء في الأرياف.

### من الملاحظ أن الاستثمار الخاص

#### في المجال الطبي بدأ ينمو على حساب المؤسسات الرسمية الصحية، فيماذا تتلون ذلك؟

يملك القطاع الخاص الحرية التامة

## المخصصات المالية

## ضئيلة ولا تتناسب

## مع احتياجات البنية

## التحتية المدمرة





المقلد منها من الأصلي، ولضمان تحقيق أفضل النتائج في هذا المجال نطالب بتوفير مختبرات في المنافذ الحدودية المهمة لفحص الأدوية.

**من المشاكل الصحية الأخرى التي تعاني منها البصرة التلوث البيئي الذي يهدد سلامة الناس، فما الدور الذي تقومون به في هذا المجال؟**

بالفعل تعاني البصرة من مشكلة بيئية تلخص بالملوثات التي تحملها الأنهار لتصبها في نهايتها وبوجود مخلفات المشاريع النفطية وبالتلوث الجوي الناجم عن الحروب التي عاشها العراق، وهذا التلوث يواجه بإهمال كبير يرافقه عدم الجدية في معالجته.

وبدورنا نعمل على انجاز مشروع معالجة النفايات الطبية وإنشاء المحارق في المستشفيات لغرض التخلص من هذه المخلفات، بالإضافة إلى استخدام وسائل مختلفة لتوعية الناس بمخاطر هذه المخلفات وضرورة الابتعاد عنها.

## القطاع الخاص يملك حرية تنفيذ المشاريع والدوائر الحكومية تقف عاجزة أمام الروتين

وفق المواصفات العراقية المعدة لهذا الغرض، أما المستوردة من قبل القطاع الخاص فلا تخضع للرقابة لعدم وجود مختبرات في المحافظات إضافة إلى إلغاء الحصص الدوائية التي كانت تمنح للصيديات من الأدوية المنتجة محلياً والمستوردة.

**ما الإجراءات التي تتخذها الدوائر الصحية لحماية المواطن من الأدوية المقلدة أو الفاسدة؟**

بالرغم من وجود إجراءات خاصة تتخذ بحق الأدوية منها خضوع المستوردة منها للرقابة الشديدة وحجز تلك مجهولة المنشأ، إلا أنه يصعب تمييز

تعيق العمل فيه، لذلك سيتم خلال العام الجاري إنشاء مستشفى جديد من منحة يابانية يتسع لـ ٢٠٠ سرير، وسيكون مجهزاً بشكل متكامل من حيث المنشآت والأجهزة. كما سيتم الإبقاء على المستشفى الحالي الذي سنعمل على إعادة تأهيله.

وللعلم إن عدد الأسرّة في مجمل مستشفيات البصرة حوالي ٣٤٠٠ سرير، وهناك خطط لزيادة عددها حيث سيضم مستشفى الأطفال التخصصي الذي ينشأ حالياً ١٢٠ سريراً ومستشفى منطقة شط العرب ٢٠٠ سرير والمدينة ٢٠٠ سرير، وهناك مخططات لإضافة ردهات جديدة للمستشفيات الحالية.

**لكن مع هذا التوسع في المنشآت الصحية كيف سيتم التعامل مع شح الأدوية ومسألة ضمان خضوعها لرقابة وزارة الصحة؟**

بالنسبة للأدوية الحكومية فإن لدى وزارة الصحة جهاز رقابي صارم يعمل



لوحة للفنان نزار سليم

